

المأساة مستمرة



و165 ألف لاجئ بحسب غيلبر) كان بأيدي الجيش المصري، وقدرت إسرائيل، أنه في مرحلة ما، سيستعمله المصريون ورقة للمساومة، وسينقلونه إلى من يسيطر على الجزء العربي من أرض إسرائيل، أي الأردن». وتابع غيلبر: «في محاولة للتخلص من الضغوط، فكر بن غوريون بضم غزة بكل سكانها إلى إسرائيل، لحل مشكلة اللاجئين فيها. بداية، تحدث عن الفكرة مع الأميركيين، ومن بعدها توجه إلى وزير الخارجية (موشيه) شاريت، الذي عارض الضم بقوة. معظم الوزراء دعموا رأي شاريت، لكنهم وافقوا بن غوريون لدفع الفكرة». ورأى غيلبر أن نظرة بن غوريون كانت «جغرافية - استراتيجية»، مبيناً أن

بنيامين نتنياهو هو للانضمام مع الأولوية الأميركية، في هذه المرحلة، بدفع عملية التسوية على المسار الفلسطيني، وهو ما يؤدي إلى كبح أي اندفاعاً مقترضة نحو تصعيد عسكري واسع على الجبهة الفلسطينية، قد يؤدي إلى تداعيات ميدانية وسياسية غير معروفة النتائج. - الانهماك الإسرائيلي بالاستعداد وتوجيه الأضواء نحو البرنامج النووي الإيراني، بعدما بلغ مرحلة حرجة وتشخيص القيادة الإسرائيلية، والاستخباراتية، بأن إيران باتت تملك ما يكفي من الخبرة والمواد والإمكانات التي تمكنها من صناعة أسلحة نووية. وأي عدوان على قطاع غزة، سيؤدي إلى حرف أولويات الإدارة الأميركية واهتماماتها، وهذا آخر ما تريده إسرائيل، نظراً لما تمثله إيران من تهديد للأمن القومي الإسرائيلي.

- تفتقر القيادة الإسرائيلية إلى مشروعية دولية لازمة في هذه المرحلة، وتبعاً لها مشروعية داخلية، لشنّ عدوان واسع على غزة، وخصوصاً أن الوضع الأمني شبه

زعيم الدولة العبرية «لم يرغب بأن يعطي المصريين أن يدوسوا على أرض إسرائيل، كان مستعداً لأن يدفع ثمناً ديموغرافياً، وربما قدر بأن جزءاً من سكان القطاع سينتقلون إلى مصر أو الأردن لتجنب العيش تحت حكم إسرائيل». لكن بن غوريون واجه معارضة موشيه شاريت، الذي كان صاحب فكر ديموغرافي - استيطاني. معارضة وجدت أصداءً في الأوساط الإسرائيلية، وساهمت في اندثار خطة بن غوريون، ولا سيما أن شاريت استند إلى فكرة أن «ضم غزة سيعيد اللاجئين إلى قري الجنوب ويافا».

بين الضم والتهدير

لم تدم فكرة بن غوريون طويلاً، وخصوصاً أن مصر كانت تعي النيات الإسرائيلية. إلا أن فكرة الضم ظلت قائمة، وعادت إلى أروقة الحكومة الإسرائيلية بعد حرب الرابع من حزيران 1967. وبحسب مقالة كتبها خبير الشؤون الأمنية والاستراتيجية رؤوبين بدهيتسور في «هارتس» عام 2003، فإن وزير الدفاع في حينه موشيه ديان أجرى مشاورات في أعقاب الحرب لبحث فكرة الضم. كذلك فإن اللجنة الوزارية لشؤون الأمن عقدت جلسة مشاورات أخرى، جرت في نهايتها بلورة مشروع قرار أجيل على الحكومة للتصديق عليه، ومثل أساساً لقرار الحكومة في 19 حزيران 1967، الذي نص في جوهره على استعداد إسرائيل لأن تعيد إلى مصر وسوريا جميع المناطق التي احتلتها في مقابل إبرام اتفاقيات سلام، إلا أن القرار ذاته نص على الآتي: «تأسيساً على الحدود الدولية، فإن قطاع غزة يقع ضمن مناطق دولة إسرائيل».

وبالفعل، ففي الفترة الأولى التي تلت حرب 1967، كان واضحاً لكل ذوي الصلة بعملية اتخاذ القرارات في إسرائيل، أن النية تتجه إلى ضم قطاع غزة خلال فترة قصيرة. وكان ديان قد طالب خلال المشاورات التي سبقت اتخاذ هذا القرار، بأن تقرر الحكومة بصراحة ضم قطاع غزة بأكمله إلى إسرائيل. وخلافاً لموقف زملائه في اللجنة الوزارية، لم يقترح

إسرائيل فكرت مرتين في ضم قطاع غزة مع سكانه لكنها فشلت

أوكلت إلى «الموساد» مهمة تشجيع لاجئين فلسطينيين من غزة على الهجرة

ديان قيام إسرائيل بمبادرة بشأن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين. وقال بدهيتسور إنه بعد فترة وجيزة، وتحديدًا في منتصف شهر تموز من عام 1967، بلور نائب رئيس الحكومة آنذاك، يغال ألون، الخطة التي حملت اسمه في ما يتعلق بقطاع غزة. كتب ألون في الوثيقة التي قدمها للحكومة أن «قطاع غزة سيكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل مع سكانه الدائمين. وسيجري الضم الرسمي للقطاع إلى الدولة بعد تأهيل لاجئي القطاع خارجه. وحتى ذلك الوقت، سيكون للقطاع مكانة منطقة محتلة يحكمها الحاكم العسكري». وكتب بدهيتسور أن «هذه المادة، التي نسبت وأهملت أغلب السنوات، تعد المفتاح لفهم مكانة قطاع غزة منذ عام 1967 وحتى اليوم».

ورأى بدهيتسور أن «ألون، الذي خشي من ضم القطاع مع مئات الآلاف للاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون فيه، فضل المبادرة أولاً إلى خطط لإفراغ القطاع من اللاجئين الفلسطينيين». ألون، الذي قاد في الفترة نفسها تحديد سياسة حكومة ليفي أشكول، فهم أن على إسرائيل العمل بأحادية في موضوع اللاجئين. وفي منتصف حزيران، ادعى أنه ينبغي العمل بسرعة لحل مشكلة اللاجئين. وقال: «هذا الحل ممكن فقط عبر توطين اللاجئين في مناطق سيناء، لا ينبغي الانتظار، وينبغي توطين لاجئي غزة في سيناء، لا في العريش فقط. وإذا لم يجر توطينهم، فعلياً أن ننسى غزة، أو تسلّم 400 ألف لاجئ من غزة».



فلسطيني في خيمته بعد زوال منزله في جباليا (محمد سالم - رويترز)

وأضاف بدهيتسور أن خطة إقامة قري في شبه جزيرة سيناء ونقل لاجئي غزة إليها بقيت فكرة نظرية فقط. ألون طرح فكرة «إبداعية» أخرى. لمح إلى نيابته التي قدمها في النقاشات التي سبقت القرار في 19 حزيران (1967)، والتي جرى خلالها «رمي» فكرة «تشجيع الهجرة»، أو بكلمات أخرى، «ترانسفير طوعي».

ورأى بدهيتسور أن النتيجة العملية لأفكار ألون تمثلت بخطة سرية، أوكلت إلى «الموساد». بموجبها سيبدل جهد لتشجيع لاجئين فلسطينيين من غزة للهجرة، وبذلك يُفْرغ القطاع ويُبقى مع سكانه الدائمين فقط. وسيؤدي هذا الأمر، حسب ما اعتقد في حينه، إلى إكمان ضمّه إلى إسرائيل، وفقاً لخطوط خطة ألون. ووفقاً للتفاصيل التي أوردها بدهيتسور في مقاله، تبين أن الخطة فشلت.

ورأى بدهيتسور أنه، بمرور السنوات، أدت وتيرة التكاثر الطبيعي الكبير لسكان القطاع إلى ازدياد عددهم ليصل إلى أكثر من مليون نسمة. وبالتالي، لم يعد هناك من يؤمن في إسرائيل بإمكان تنفيذ خطة هجرة اللاجئين.

غزة في ظل «حماس»

استناداً إلى التقرير الاستراتيجي لمدار عام 2008، (صدر في عام 2009) إسرائيل تحاصر غزة لتنفذ مشروعها القاضي بالتخلص من «حماس» عسكرياً، وبالتالي إلى حصر نشاط «حماس» سياسياً ودينيّاً، لأن في ذلك راحة حركية لإسرائيل لمتابعة مشروعها في تفتيت تدريجي للقوة الفلسطينية التي تهددها.

لذا، فغزة ميدان لتجربة رد الفعل الفلسطيني القوي، وبالتالي ميدان لتحقيق ردع عسكري متجدد لإسرائيل بعدما فقدته أمام حزب الله في حربها على لبنان في تموز 2006. فإذا حققت إسرائيل نجاحين وإنجازات عسكرية في غزة، فهذا يعني أن انسحاباً أحادي الجانب من بعض مناطق الضفة وضرب حصار شبهه بذاك المفروض على غزة سيأتي أكله جيداً لمتابعة إسرائيل تنفيذ مشروعها التوسعي الاستيطاني، واقتلاع المزيد من الفلسطينيين.

الهادئ من شأنه أن يكبح أي اندفاعاً في هذا الاتجاه في الوقت الراهن. كذلك، إن انسداد أفق التسوية، مع حكومة يغلب عليها الطابع اليميني المتطرف، يمثل عاملاً إضافياً لكبح الإسرائيلي. من ناحية ميدانية صرفة، على إسرائيل أن تحدد أهدافها من أي عدوان جديد على القطاع، وخصوصاً أن هذا الخيار العسكري قد استنفد على نحو كبير في العدوان السابق، وبالتالي على القيادة العسكرية الإسرائيلية أن «تنتخب» أهدافها بناءً على ما يمكن أن يتحقق قياساً على تجارب الماضي: إعادة احتلال القطاع، أو تدمير القدرات العسكرية لـ«حماس» وبقية الفصائل، أو تطويعها سياسياً، أو أخيراً فرض إجراءات ميدانية تحول دون مواصلة تعاضل القدرات العسكرية.

في كل الأحوال، يبقى الرهان الإسرائيلي في هذه المرحلة منصّباً أساساً على ما قد يحققه النظام المصري في هذا المجال، بانتظار ما ستؤول إليه التطورات الإقليمية على مستوى التسوية، وعلى مسار الملف النووي الإيراني.

عربيات دوليات

البردويل: مصر قبلت

مناقشة ملاحظات «حماس»

أعلن القيادي في «حماس»، النائب صلاح البردويل، أن وفداً قيادياً من الحركة الإسلامية توافق مع القيادة المصرية على البحث عن آليات ومخارج تكفل التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة بعد الأخذ بملاحظات «حماس» عليها.

وقال البردويل، في تصريحات نقلتها مواقع محسوبة على حركة «حماس» أمس، إن المسؤولين المصريين وافقوا من حيث المبدأ على البحث عن مخرج لتجاوز عقبة المصالحة. لكن من دون الحديث في تفاصيل أخرى حول آلية المناقشة والخروج بنتيجة. وأكد أن «المناقشة لن تتعدى تطوير وإيجاد آليات للتوقيع على هذه الورقة».

(الأخبار)

الفيصل إلى دمشق نهاية الأسبوع!

أعلن مصدر دبلوماسي عربي في العاصمة السورية أمس أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل سيزور دمشق نهاية الأسبوع الحالي. وقال المصدر إن زيارة الفيصل «تأتي في إطار تنسيق المواقف العربية تجاه قضايا المنطقة وما يعترها من تحديات وخاصة موضوع المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية والمتمردين الحوثيين (في اليمن)».

يشار إلى أن الفيصل توجه أمس إلى الكويت، التي سينتقل منها إلى القاهرة في إطار اتصالات تجريها الرياض مع عدد من العواصم العربية.

(يو بي أي)

إقرار موازنة حكومة هنية بقيمة 540 مليون دولار

أقر نواب حركة «حماس» في المجلس التشريعي الفلسطيني، الموازنة العامة لعام 2010 الخاصة بالحكومة المقالة في



غزة، التي يرأسها إسماعيل هنية (الصورة)، بقيمة 540 مليون دولار، وهي المرة الأولى التي تكشف فيها «حماس» عن موازنة حكومتها منذ سيطرتها على القطاع قبل ثلاثة أعوام. وقال رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، جمال نصار، إنه سيجري العمل ضمن «الموازنة الإغاثية لا التنموية بسبب الحصار المتواصل واستمرار حال الانقسام السياسي ومحدودية الإيرادات».

(الأخبار)